مساهمة السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٧

"Contribution of fiscal policy to macroeconomic stability in Algeria during the period 2000-2017"

د: ساجي فاطمة[١♣]

الملخص:ـ

تبنت معظم الدول النامية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بناءا على توصيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، حيث كانت معظم هذه الدول تعاني الاختلالات الهيكلية في اقتصادياتها كنتيجة لمخلفات اقتصادها الموجه، وقد أفرزت هذه الإصلاحات مجموعة من النتائج تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة وظروف كل دولة، ومن بين الإصلاحات نجد تلك المتعلقة بالسياسة المالية باعتبارها الأداة الفعالة في يد الدولة للقيام بالوظيفة التنموية، وترشيد هذه السياسة هو من الأولويات لبلوغ الأهداف المرجوة وفق أساليب واتجاهات معينة بالتوظيف الجيد لأدوات السياسة المالية يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية؛

والجزائر أحد الدول التي دخلت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، معتمدة بشكل كبير على السياسة المالية لتحقيق أهدافها التنموية؛

لذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية إلى تقييم أثر السياسة المالية على استقرار الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠ . ٢٠١٧، وسنبدأ دراستنا خلال التطرق إلى السياسة المالية وأهم التحديات التي تواجهها سواء على الصعيد الداخلي والخارجي، ثم نتطرق لأثر السياسة المالية على متغيرات المربع السحري لكالدور بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار الاقتصادي، مربع كالدور، السياسة المالية، التضخم، ميزان المدفوعات، التضخم.

(♣) كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير – جامعة ابن خلدون – تيارت – الجزائر.

Abstract:

Most developing countries adopted a series of economic reforms based on the recommendations of the World Bank and the International Monetary Fund (IMF). Most of these countries suffered structural imbalances in their economies as a result of their targeted economies. And among the reforms we find those related to fiscal policy as an effective tool in the hands of the state to carry out the development function, and rationalizing this policy is a priority to achieve the desired goals in accordance with certain methods and trends in the good employment of financial policy tools that contribute significantly to the achievement of the objectives of economic and social policy؛

Algeria is one of the countries that has entered the stage of economic reforms, largely dependent on fiscal policy to achieve its development goals؛

In this paper, we will attempt to assess the impact of fiscal policy on macroeconomic stability in Algeria during the period 2000–2017. We will begin our study with regard to fiscal policy and its main challenges both internally and externally. Then we'll touch on the impact of fiscal policy on the variables of the magic square of Kaldor for the Algerian economy.

Key words: economic stability, Kaldor's Square, economic policy, inflation, balance of payments, inflation.

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية وسيلة مهمة في يد الدولة لتحقيق آثار على كل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مستخدمة في ذلك إيراداتها وبرامجها الاتفاقية تحقيقا لأهداف المجتمع؛

فالسياسة المالية تعتبر صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة والميزانية العامة، من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية و التوزيع العادل للدخل القومي؛

وتستخدم الدولة أدوات السياسة المالية بهدف التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام من اجل محاربة التضخم أو الانكماش في الاقتصاد، فبواسطة أدوات السياسة المالية يمكن للدولة أن تقضي على البطالة، رفع معدلات نمو الناتج الداخلي الخام، استقرا ر ميزان المدفوعات. تبنت الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠ .٢٠١٤ و ٢٠١٥ .٢٠١٩ برامج تنموية من خلال سياسة مالية توسعية رغبة منها في تحقيق التنمية على جميع الأصعدة، وبناءا على ذلك قمنا بهذه الدراسة محاولة منا في الإجابة على السؤال التالي:

إلى أي مدى ساهمت السياسة المالية المتبناة من طرف الحكومة الجزائرية في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي خلال الفترة ٢٠٠٠ .٢٠١٧؟

وللإجابة على الإشكالية التالية قسمنا البحث إلى جزئيين:

المحور الأول: تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠ .٢٠١٧

المحور الثاني: تحليل أثر أدوات السياسة المالية على تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة ٢٠٠٠ .٢٠١٧

المحور الأول: تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٧

سنحاول من خلال هذا المحور توضيح واقع السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، من خلال التطرق إلى مختلف مكوناتها والتطور الذي تعرضت له خلال فترة الدراسة.

أولا: النفقات العامة

تعبر النفقات العامة على مجموع ما تنفقه الهيئات العمومية لتحقيق النفع العام باستعمال الإيرادات العمومية، وهي من أهم وسائل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبارها أحد أدوات السياسة المالية، حيث يمكن للإنفاق العام أن يلعب دورا هاما في توجيه وتأطير النشاط الاقتصادي وهذا بالنظر إلى حجمه وأثاره خصوصا وأن بإمكانه أن يمس كل الوحدات الاقتصادية.

١- مفهوم النفقات العامة:

تعرف النفقات العامة بصورة رئيسية بأنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة(١). وتقسم نفقات الميزانية العامة وفق المشرع الجزائري في مدونة. وتتجسد مدونة نفقات الميزانية من خلال ميزانية نفقات التجهيز وميزانية نفقات التسيير(٢).

١ . ١ مدونة نفقات التسيير: تنقسم نفقات التسيير للميزانية العامة في الجزائر إلى أربعة أبواب وعناوين، تجمع هذه الأبواب في قسمين: الأول يتمثل في ميزانية الأعباء المشتركة التي تحتوي على الباب الأول والثاني وجزء من البابين الثالث والرابع، أما القسم الثاني فهو ميزانية الحكومة الموزعة أو الوزارية المتكونة من الباب الثالث والرابع "أي أن الباب الثالث والرابع يتواجدان في نفقات كل الوزارات".

وتظهر نفقات التسيير في ميزانية الدولة في الجدول (ب) الملحق بقانون المالية لكل سنة، ويحتوي الجدول على:

- نفقات موزعة حسب الدوائر الوزارية؛
- نفقات غير موزعة "أعباء مشتركة".

وتندرج تحت هاذين القسمين الأبواب الأربعة وهي(٣):

- أعباء الدين العمومي؛
- مخصصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

١ . ٢ مدونة نفقات التجهيز: نفقات التجهيز هي نفقات تتعلق بالتجهيزات الجماعية وأشغال المنشآت الأساسية الكبرى الاقتصادية الإدارية والاجتماعية، تهدف الدولة من خلالها إلى تكوين رؤوس الأموال بقصد تنمية الثروة الوطنية، توزع حسب المخطط الإنمائي السنوي. ونجد عدة تصنيفات لنفقات التجهيز منها:

(أ) التصنيف الاقتصادي: وتصنف إلى ثلاثة أبواب (٤):

- ✓ الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة؛
- ✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة؛
- ✓ النفقات الأخرى برأسمال.

على أساس هذا التصنيف ترد نفقات التجهيز العمومي للدولة في جدول (ج) من ميزانية الدولة لكل سنة ضمن قسمين نفقات الاستثمار ونفقات برأس المال، حيث تكون موزعة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية وتسجل على شكل رخص برنامج وتنفذ باعتمادات الدفع.

- **نفقات الاستثمار:** تتكون من مختلف المشاريع التي تتولى الدولة تحويلها والتي تتحدد من خلال برنامج الحكومة، تأتي هذه المشاريع في شكل برامج إنمائية توزع حسب الجدول (ج) من قانون المالية على عشر قطاعات هي:
  - الصناعة التحويلية؛
  - الطاقة والمناجم؛
  - الفلاحة والري؛
  - الخدمات المنتجة؛
  - المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية؛
  - التربية والتكوين؛
  - المنشآت الأساسية والاجتماعية والثقافية؛
  - السكن؛
  - مواضيع مختلفة.
  - المخططات البلدية للتنمية.
- **العمليات برأسمال: و تتمثل في:**
  - تخفيض نسب الفوائد؛
  - الإعانات وتبعات التهيئة العمرانية؛
  - التخصيصات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية؛
  - الاحتياطات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها؛
  - نفقات برأسمال؛
  - احتياطي لنفقات غير متوقعة؛
  - صندوق دعم الاستثمار.

(ب) تصنيف نفقات التجهيز حسب تسييرها: يمكن تصنيف نفقات التجهيز العمومي إلى ثلاثة أصناف حسب الجهة المكلفة بتسييرها:

- البرامج القطاعية الممركزة: تتعلق بالعمليات المسجلة باسم الإدارات المركزية "الوزارات" أو المؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصايتهم وكذا المؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي والإدارات المتخصصة.
- البرامج القطاعية الغير ممركزة: تتعلق ببرامج التجهيز المسجلة باسم الوالي.
- المخططات البلدية للتنمية: بالنسبة للعمليات التي تخضع في تسييرها للبلديات، حيث يكون موضوع هذه البرامج الأعمال ذات الأولوية في التنمية ومنها على الخصوص التزويد بالماء الصالح للشرب، والتطهير، والطرق.

٢- تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠.٢٠١٧:

السنوات	نفقات التسيير	نسبتها من اجمالي النفقات العامة	نفقات التجهيز	نسبتها من اجمالي النفقات العامة	مجموع النفقات العامة	نسبة تطور النفقات	النفقات العامة/ PIB
2000	856.2	72.6	321.9	27.3	1178.1		28.57
2001	963.6	72.6	357.4	27.3	1321	12.1	31
2002	1097.7	69.4	452.9	28.6	1550.6	17.4	34.17
2003	1199.2	67.2	553.6	31	1752.8	13	33.3
2004	1251.1	65.7	640.7	33.7	1891.8	7.9	30.76
2005	1245.1	60.5	806.6	39.2	2052	8.4	27.13
2006	1437.9	57.9	1051.1	40.8	2453	19.5	28.79
2007	1673.9	51.5	1434.6	44.1	3108.5	26.7	33.4
2008	2217.7	51.8	1973.3	46.1	4191	34.8	37.95
2009	2300	52.4	1946.3	44.3	4246.3	1.3	42.6
2010	26590	58.2	1807	39.6	4466.9	5.2	37.25
2011	3879.2	65.1	1974.4	33.1	5853.6	31	40.12
2012	4782.6	67.8	2275.5	32.3	7058.1	20.6	43.55
2013	4131.6	67.7	1892.6	31	6024.2	_14.6	36.19
2014	4486.3	63.7	2493.9	35.4	6980.2	15.9	40/47
2015	4972.3	64	3885.8	36	7656.3	9.4	46.1
2016	4807.4	60	3176.9	39	7983.3	4	
2017	4591.9	66	2291.4	33	6883.3	_ 0.13	

اعتمدت الحكومة الجزائرية منذ سنة ٢٠٠١ سياسة إنفاقيه واسعة لدفع عجلة التنمية في جميع الميادين والقضاء على نتائج الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي سبقت هذه السنة، وسبب توسع الحكومة في السياسة الانفاقية هو البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد في تلك الفترة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وتحسن المؤشرات المالية، ما يميز هذه البرامج هو طابعها السياسي، و صياغة هذه البرامج تمت من خلال تأطيرها في قوانين المالية السنوية أو التكميلية و تنفيذها بواسطة حسابات التخصيص الخاص. وتمثلت هذه البرامج في ثلاث برامج تنموية برنامج الانعاش الاقتصادي ٢٠٠١ - ٢٠٠٤ الذي خصص له غلاف مالي قدر ب ٥٢٥ مليار دج وأعطيت الأولوية في هذا البرنامج للتنمية المحلية وقطاع الأشغال العمومية حيث خصصت لهما مبالغ مالية معتبرة، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ خصص له غلاف مالي قدرة ٤٢٠٢ .٧

مليار دج، وأهم محاوره تحسين الظروف المعيشية للسكان، وتطور عدد المنشآت الأساسية، أما برنامج توطيد النمو الاقتصادي ٢٠١٠ – ٢٠١٤ فقد خصص له مبلغ مالي قدر ب ٢٨٦ مليار دولار وكان هدفه دعم التنمية البشرية ودعم البنية التحتية لتحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية، كما تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي ٢٠١٥.٢٠١٩.

ويمكننا توضيح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠ . ٢٠١٧ من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم ١: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠.٢٠١٧

المصدر: قوانين المالية وتقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة أنظر:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/276-2011-2014

من خلال الجدول يتضح لنا أن النفقات العمومية في الجزائر عرفت خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٤ زيادة هائلة وهذا راجع للسياسة الانفاقية التوسعية التي تبنتها الحكومة الجزائرية في تلك الفترة من خلال البرامج التنموية سابقة الذكر، مما جعل الميزانية العامة تسجل عجزا في أغلب سنوات هذه الفترة، وهذه الزيادة راجعة لنفقات التسيير ونفقات التجهيز على حد السواء، فارتفاع نفقات التسيير يرجع الى زيادة قيمة التحويلات الجارية والمتمثلة أساسا في الاعانات الاجتماعية والتحويلات إلى الأسر، ارتفاع الأجور، أما نفقات التجهيز فيرجع سبب ارتفاعها بالدرجة الاولى الى انتهاج الحكومة للسياسة تنموية رصدت لها مبالغ طائلة، كما يعتبر الفساد المنتشر في الجزائر من الاسباب الرئيسية لارتفاع النفقات العامة خصوصا في القطاعات الحساسة مثل الاشغال العمومية، المحروقات، قطاع السكن، الصحة وغيرها؛

واستمر تزايد النفقات العامة خلال الفترة ٢٠١٥ . ٢٠١٧ وذلك لتبني الجزائر برنامج جديد الهدف منه تحقيق التنمية وذلك رغم انخفاض مداخيل الجباية البترولية.

ثانيا: الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة موارد الدولة الاقتصادية التي توجهها لتمويل الإنفاق العام بهدف إشباع حاجات عامة.

١- مفهوم الإيرادات العامة

تعرف الإيرادات العامة على أنها مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي(٥).

يقسم المشرع الجزائري موارد الميزانية العامة للدولة إلى ما يلي(٦):

- ✓ الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛

- ✓ مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- ✓ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة الأتاوى؛
- ✓ الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛
- ✓ التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وذا الفوائد المترتبة عنها؛
- ✓ مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- ✓ مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.

٢- تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠.٢٠١٧:

تعتمد الحكومة الجزائرية على الجباية البترولية، ولتوضيح تطور الإيرادات العامة قمنا بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم ٢: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠.٢٠١٧

السنوات	الجباية البترولية	نسبة جباية بترولية من إجمالي إيرادات	مجموع الإيرادات	الجباية العادية	نسبة جباية العادية من إجمالي إيرادات
2000	524000	50	1028840	504840	49
2001	732000	59	1234380	502380	40
2002	916400	62	1457750	541350	37
2003	836060	57	1451450	615390	42
2004	862200	56	1528000	665800	43
2005	899000	54,95	١٦٣٥٨٣٠	736830	45,04
2006	916000	54,91	١٦٦٧٩٢٠	751920	45,08
2007	973000	53,97	١٨٠٢٦١٦	829616	46,02
2008	971200	50,42	١٩٢٤٠٠٠	953800	49,57
2009	1628500	58,44	٢٧٨٦٦٠٠	1158100	41,55
2010	1835800	59,58	٣٠٨١٥٠٠	1245700	40,42
2011	1472400	49,2	٢٩٩٢٤٠٠	1520000	50,79
2012	1561600	45,18	٣٤٥٥٦٥٠	1894050	54,81
2013	1615900	42,3	٣٨٢٠٠٠٠	2204100	57,69
2014	30٧1577	37,4	٤٢١٨١٨٠	2640450	62,59
2015	1722940	36,77	٤٦٨٤٦٥٠	2961710	63,22
2016	1682550	35.44	4747430	3064880	64.55
20017	2200120	39.04	5635514	3435394	60.95

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات الدراسة.

من الجدول السابق يتضح لنا أنه هناك تزايد مستمر لمداخيل الدولة وهذا الارتفاع يعود بشكل مباشر لارتفاع أسعار البترول من جهة وزيادة حصيلة الجباية العادية من جهة أخرى نتيجة زيادة الوعاء الضريبي.

ثالثا: رصيد الميزانية

تعد الميزانية العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها أي أنها المرآة العاكسة لمختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدولة، وتقع على عاتق السلطة التشريعية باعتبارها ممثلا للشعب.

١- مفهوم الميزانية

تعرف الميزانية وفق المشرع الجزائري على أنها وثيقة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية المعمول بها(٧)؛

كما عرفها على أنها: الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات برأس المال وترخص بها(٨).

أي أن الميزانية وسيلة الحكومة لتحقيق برامجها، فهي في الأساس وثيقة مالية أو جدول محاسبي يبين لنا تقديرات النفقات العامة مع تقسيماتها المختلفة والجهات التي تتولى الإنفاق، كما تبين لنا تقديرات الإيرادات العامة مع توضيح مصادرها المختلفة.

٢- تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧

لكي نتمكن من معرفة تطور رصيد الميزانية العامة قمنا بإعداد الجدول التالي:

جدول رقم ٣: تطور الرصيد الميداني في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧

السنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية العامة	رصيد الميزانية / PIB
2000	1578.1	1178.1	400	9.7
2001	1505.5	1321	184.5	4.33
2002	1603.3	1550.6	52.7	1.16
2003	1966.6	1752.8	213.8	4.06
2004	2229.7	1891.8	337.9	5.49
2005	3082.5	2052	1030.5	13.62
2006	3639.8	2453	1186.8	13.928
2007	3687.8	3108.5	579.3	6.22
2008	5190.1	4191	999.5	9.05

2009	3766	4246.3	_ 570.3	5.72_
2010	4392.9	4466.9	74_	0.62_
2011	5790.1	5853.6	63.5_	0.44_
2012	6339.3	7058.1	718.8_	4.43_
2013	5957.5	6024.2	66 .7_	0.4_
2014	5719	6980.2	1261.2_	7.33_
2015	4684.7	7656.3	3007.6_	20_
2016	4747.5	7983.3	3235.8_	17_
2017	5635.6	6883.3	1247.7_	

المصدر: قوانين المالية للسنوات المعنية وتقارير بنك الجزائر لنفس السنوات

من خلال الجدول يتضح لنا رصيد الميزانية حقق فائضا خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨ ويمكن إرجاع ذلك لارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى تزايد إيرادات الجباية البترولية التي ساهمت بدورها في زيادة الإيرادات العامة بمعدلات تفوق النفقات العامة خلال تلك الفترة، وبداية من سنة ٢٠٠٩ تحول رصيد الميزانية من فائض إلى عجز نتيجة التزايد المستمر في النفقات العامة من جهة وعدم الزيادة في الإيرادات العامة من جهة أخرى.

المحور الثاني: تحليل أثر أدوات السياسة المالية على تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٧

إن السياسة الإنفاقية التي تبنتها الجزائر منذ سنة ٢٠٠١ من خلال البرامج التنموية بهدف تحقيق التنمية على جميع الأصعدة، أثر على التوازنات الاقتصادية الكلية والمتمثلة أساسا في أربع محاور: النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات، معدل التضخم، معدل البطالة، وهذه المتغيرات تعرف بالمربع السحري لكالدور.

الجدول رقم ٠٤: تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٧

السنوات	معدل النمو %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار
2001	3	27.3	4.2	6.2
2002	5.6	25.7	1.4	3.6
2003	7.2	23.7	2.6	7.4
2004	4.3	17.7	3.6	9.2
2005	5.9	15.3	1.6	16.9
2006	1.7	12.3	2.5	17.7

2007	3.4	13.8	3.7	29.55
2008	2	11.3	4.8	37
2009	1.7	10.2	5.7	3.9
2010	3.6	10	4.3	14.6
2011	2.6	10	4.5	26.3
2012	2.5	9.7	8.89	22.2
2013	2.8	9.3	3.25	10.8
2014	3.7	9	2.8	4.75
2015	3.8	10.6	4.78	14.39_
2016	4.6	11.6	4	30.3_

١- تطور معدلات البطالة:

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق، هو أن الدولة الجزائرية خصصت اعتمادات مالية بوتيرة متزايدة من سنة لأخرى، كما أن معدلات البطالة في تناقص مستمر من سنة لأخرى حيث :

نجد أن نسبة البطالة قد انخفضت من ٢٧,٣٠ ٪ سنة ٢٠٠١، إلى نسبة ١٧,٧٠ ٪ سنة ٢٠٠٤، هذا بمقابل الزيادة المستمرة لقيمة الإنفاق الحكومي حيث بلغت قيمة الإنفاق الحكومي سنة ٢٠٠١ ٣٥٧٣٩ مليار دج وارتفعت إلى ٦٣٩٠٥ مليار دج سنة ٢٠٠٤، وهذا لتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى توفير مناصب عمل بين الدائمة والمؤقتة، وهذا ما أدى إلى الانخفاض الملحوظ في نسبة البطالة.

وما يمكن قوله على البرامج الاستثمارية التي ميزت الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٤ المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي أنها ساهمت نوعا ما في توفير مناصب الشغل جديدة، إلا أنه وبالنظر إلى القيمة المالية الإجمالية المعتبرة لهذا البرنامج، فإنه كان من المتوقع تحقيق معدلات متزايدة للتشغيل وهذا باعتماد سياسة التصنيع و الإنتاج بدلا من البناء والتعمير بيد عاملة أجنبية، وهو ما يعني ضياع ألاف فرص العمل التي كان من الممكن الاستفادة منها لو تمت تلبية هذه الزيادة في الطلب عن طريق الجهاز الإنتاجي المحلي بدل الجهاز الإنتاجي الخارجي، كما لا يمكن إغفال مدى مساهمة القطاع الخاص في إحداث مناصب جديدة للشغل خلال هذه الفترة، نظرا للتسهيلات المقدمة من طرف الدولة في إطار تدعيم الاستثمار الخاص في الجزائر، من خلال ما سبق، نستنج أن نسبة البطالة دالة عكسية لحجم الإنفاق الحكومي لكن في ظل عقلانية التخصيص المالي ورشادة التسيير القطاعي(٩).

أما خلال برنامج النمو الاقتصادي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ فقد خصصت الدولة كذلك اعتمادات مالية تميزت بتزايد خلال هذه الفترة حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات العمومية من ٨٠٦,٨٤ مليار

دج في بداية الفترة الى١٩٢٦ مليار دج في نهاية الفترة، أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد انخفض من ١٥,٣٠ ٪ سنة ٢٠٠٥ إلى ١٠,٢٠ ٪ سنة ٢٠٠٩ . هذا يعني أن برنامج دعم النمو ساهم نوعا ما في القضاء على البطالة خلال هذه الفترة التي تميزت بمنح مناصب هائلة للشغل سواءا كانت دائمة أو مؤقتة في اطار عقود ما قبل التشغيل.

وفي الفترة الممتدة بين ٢٠١٠ – ٢٠١٤ المصاحبة لبرنامج توطيد النمو فقد خصصت الحكومة الجزائرية مبلغا ماليا ضخما بهدف دفع عجلة التنمية في جميع المجالات والشيء الملاحظ هو انخفاض نسبة البطالة بقيمة محتشمة خلال هذه الفترة من ١٠ ٪ سنة ٢٠١٠ إلى ٩,٠١٥ ٪ سنة ٢٠١٤ ، حيث كان من المتوقع أن يقوم هذا البرنامج بامتصاص نسبة البطالة نظرا للاعتمادات المالية المخصصة لذلك، لكن المشكل المطروح هو ما مصير نسبة العمالة في اطار عقود ما قبل التشغيل في ظل الانخفاض المستمر لأسعار البترول.

٢- تطور معدلات التضخم، الناتج المحلي الخام، ميزان المدفوعات

ما يمكن ملاحظته حول معدلات التضخم أنها عرفت وتيرة متصاعدة خلال البرامج التنموية وهذا يعكس قيمة النفقات العامة في هذه الفترة . ولتسهيل التحليل نقوم بتمثيل هذا الجدول بيانيا وفق الشكل التالي:

الشكل رقم ٠١ تطور معدلات كل من التضخم، الناتج المحلي الخام، ميزان المدفوعات خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٤

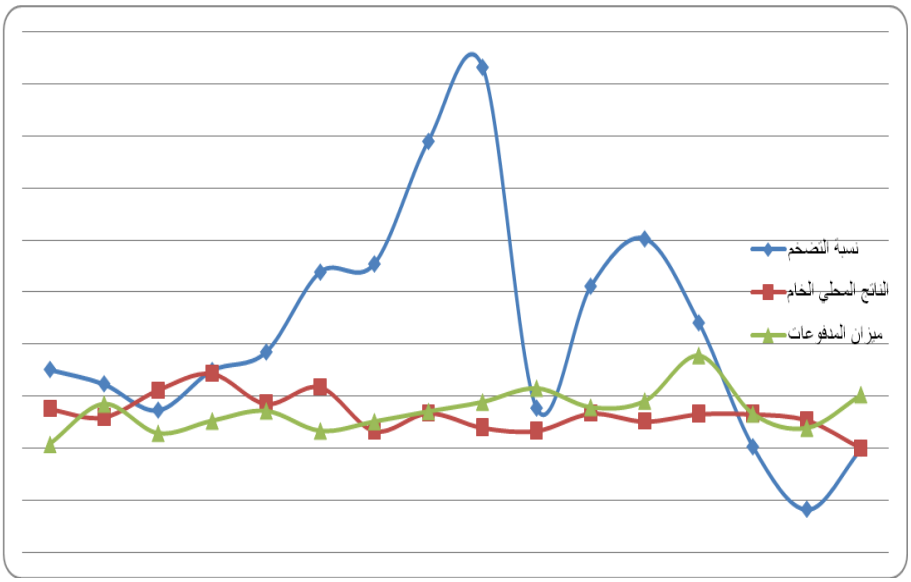

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (٠٤)

من خلال الشكل نلاحظ أن معدلات التضخم عرفت تزايدا فبعد تسجيلها ٠٠,٣٤ ٪ سنة ٢٠٠٠ إلى ٠٨,٨٩ ٪ سنة ٢٠١٢ وهذا راجع بالأساس إلى تطبيق البرامج التنموية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو مع السماح بمعلات تضخم مرتفعة نظرا لقيمة النفقات العامة؛

أما بالنسبة لميزان المدفوعات فقد سجل فوائض مهمة خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٢ حيث سجل أعلى قيمة سنة ٢٠٠٨ بمبلغ ٣٧ مليار دولار، وهذا راجع لتراكم احتياطي الصرف الناتج عن ارتفاع اسعار البترول، لكنه بين السنتين ٢٠١٣ – ٢٠١٤ حقق انخفاضا مذهلا حيث حقق عجزا قدر ب – ٥,٨٨ مليار دولار سنة ٢٠١٤ بسبب الانخفاض المدهش لأسعار البترول سنة ٢٠١٤.

أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام فقد عرف نموا متذبذبا خلال هذه الفترة حيث عرف أعلى قيمة له سنة ٢٠٠٥ وترجع أساسا هذه التذبذبات إلى البرامج الاستثمارية المتبناة في هذه الفترة.

٣- متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١٤

إن دراسة معدل النمو الاقتصادي، ومستوى التشغيل، توازن ميزان المدفوعات، و معدلات التضخم خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١٤ والتي تتزامن مع اطلاق الحكومة الجزائرية للبرامج التنموية الثلاث برنامج الانعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو وبرنامج توطيد النمو، يمكننا من القيام بدراسة متغيرات الاقتصاد الكلي التي يمكن تمثيلها من خلال مربع كالدور، لمعرفة مدى نجاح السياسة التنموية المتبناة في الجزائر، ويمكن تلخيص مؤشرات مربع كالدور في الجدول التالي:

الجدول رقم (٠٥): تطور متغيرات المربع السحري لكالدور خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٤

	٢٠٠١	٢٠٠٤	٢٠٠٩	٢٠١٤
معدل البطالة	٢٧,٣٠	١٧,٧٠	١٠,٢٠	١٠,٦٠
معدل التضخم	٤,٢٣	٠٣,٥٦	٠٥,٧٤	١,٩٢
ميزان المدفوعات	٦,١٩	٠٩,٢٥	٠٣,٨٦	٥,٨٨–
معدل النمو الاقتصادي	٠٣,٠٠	٠٤,٣٠	٠١,٧٠	٠٢,٧٠

المصدر:

- موقع وزارة المالية: www.mf.gov.dz/article/48/zoom-sur-les-chiffres-/154/Taux-inflatin.html
- التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ – ٢٠١٢ – ٢٠١٣ – ٢٠١٤.

الشكل رقم (٠٢): مربع كالدور السحري للاقتصاد الجزائري خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١٤

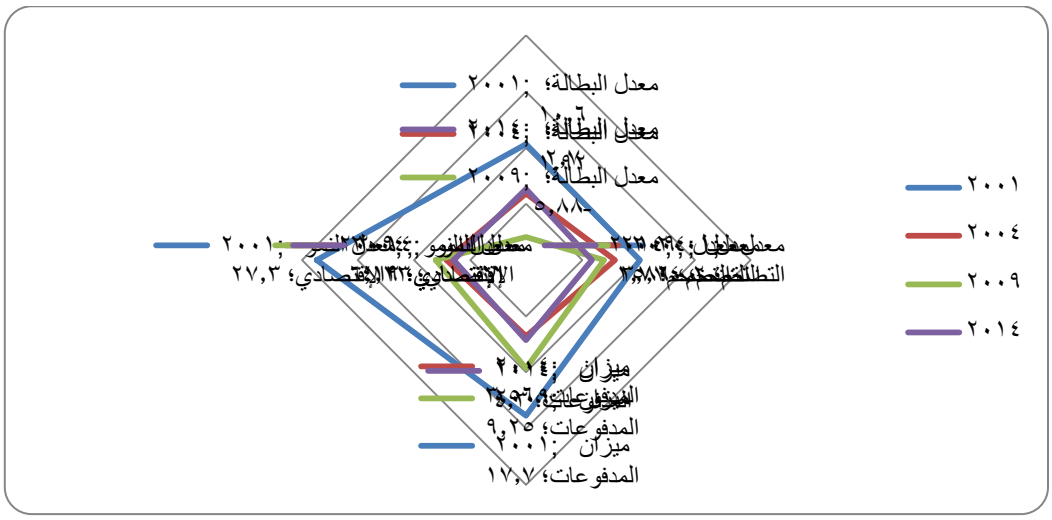

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (٠٥) ومخرجات EXEL

يرى كالدور أنه كلما كان المربع مستوي الأضلاع وبحجم واسع، يدل ذلك على أن المؤشرات المكونة له في حالة جيدة وبالتالي اقتصاد البلد محل الدراسة كذلك في حالة جيدة، ومن خلال دراستنا لمتغيرات المربع السحري لكالدور للاقتصاد الجزائري للفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٤ –٢٠٠٩ – ٢٠١٤ لاحظنا مدى الاختلال الذي يظهر على المربع السحري لكالدور للاقتصاد الجزائري، وهذا ما يوضحه الشكل أعلاه، وهذا بسبب معدلات التضخم المرتفعة خلال هذه الفترة الذي نتج على اثر السياسة الاتفاقية التوسعية، وتفاقم عجز الميزانية الذي يمكن تبريره بسبب ارتفاع النفقات وانخفاض مستوى الإيرادات، وهذا ما يؤكد أن الإنفاق على البرامج التنموية في الجزائر اتسم بعدم الرشادة بسبب الآثار السلبية التي خلفتها على الاقتصاد بدلا من تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

خلاصة:

رغبة منها في تحقيق التنمية على جميع الأصعدة انتهجت الحكومة الجزائرية سياسة مالية توسعية من خلال تبنيها ثلاث برامج تنموية كان أولها برنامج الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١ – ٢٠٠٤ ثم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩، وبرنامج التنمية الخماسي ٢٠١٠ – ٢٠١٤، وآخرها المخطط الخماسي ٢٠١٥ . ٢٠١٩ حققت هذه البرامج جملة من النتائج الايجابية انعكست بشكل مباشر على مؤشرات التنمية حيث سجل معدل النمو المحقق تحسن واضح، وتراجعت نسبة البطالة فضلا عن الوضعية المستقرة لميزان المدفوعات وهذا راجع لارتفاع أسعار المحروقات وزيادة احتياطي الصرف،

رغم النتائج الايجابية المحققة لكنها تبقى قليلة مقارنة بالمبالغ المالية المرصودة لها والأهداف المتوخاة منها، والسبب وراء عدم تحقيق البرامج لأهدافها بكفاءة وفعالية ورشادة يرجع لمجموعة من العوامل منها البيروقراطية والتبذير، عدم توفر اليد العاملة المؤهلة في بعض المهن، وضعف التسيير ورشادة النظام الميزاني إضافة إلى محدودية الرقابة على هذه البرامج.

ويمكن حصر أهم نتائج بحثنا فيما يلي:

- ✓ عرفت الإيرادات العامة تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة باستثناء بعض السنوات التي شهدت انخفاضا في أسعار البترول؛
- ✓ بالنسبة للنفقات العامة فقد شهدت ارتفاعا مستمرا وذلك نظرا للسياسة الاتفاقية التي تبنها الحكومة الجزائرية المتمثلة في البرامج التنموية؛
- ✓ بالنسبة لرصيد الميزانية فقد حقق فوائض معتبرة خلال الفترة الأولى من الدراسة ثم حقق عجزا بداية من سنة ٢٠٠٩ ومازال مستمرا وهذا راجع لانخفاض الإيرادات العامة من جهة بسبب انخفاض أسعار البترول وارتفاع النفقات العامة من جهة أخرى؛
- ✓ استطاعت الجزائر تحسين معظم مؤشراتها الاقتصادية من خلال انتهاجها سياسة مالية توسعية حيث عرفت معدلات التضخم تزايدا فبعد تسجيلها ٠٠,٣٤ ٪ سنة ٢٠٠٠ سجلت ٠٨,٨٩ ٪ سنة ٢٠١٢ وهذا راجع بالأساس إلى تطبيق البرامج التنموية التي تهدف بالدرجة الاولى الى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نظرا لقيمة النفقات العامة، أما بالنسبة لميزان المدفوعات فقد سجل فوائض مهمة خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٢ حيث سجل أعلى قيمة سنة ٢٠٠٨ بمبلغ ٣٧ مليار دولار، وهذا راجع لتراكم احتياطي الصرف الناتج عن ارتفاع أسعار البترول، لكنه بين السنتين ٢٠١٣ – ٢٠١٤ حقق انخفاضا مذهلا حيث حقق عجزا قدر ب – ٥,٨٨ مليار دولار سنة ٢٠١٤ بسبب الانخفاض المدهش لأسعار البترول سنة ٢٠١٤. أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام فقد عرف نموا متذبذبا خلال هذه الفترة حيث عرف اعلي قيمة له سنة ٢٠٠٥ وترجع أساسا هذه التذبذبات إلى البرامج الاستثمارية المتبناة في هذه الفترة. وبالنسبة لمعدل البطالة فقد انخفض من ٢٧,٣ ٪ سنة ٢٠٠١، إلى ١٠,٦٠ ٪ سنة ٢٠١٤ وهذا راجع للسياسة التي تبنتها الحكومة في مجال القضاء على البطالة من خلال زيادة مناصب العمل بين الدائمة والمؤقتة.

قائمة المراجع:

١) محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، "مبادئ المالية العامة"، دار مسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

٢) مفتاح فاطمة، "تحديث النظام الميزاني الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، إشراف البروفسور باركة محمد الزين، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ٢٠٠٩ – ٢٠١٠، ص ٥٤.

٣) محمد عباس محرزي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية ٢٠٠٥.

٤) سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، "أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر"، مقالة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول، " تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١٤، المنعقد بجامعة سطيف ١ أيام ١١ / ١٢ مارس ٢٠١٣.

٥) القانون ٨٤ – ١٧ المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في ١٧ جويلية ١٩٨٤.

٦) القانون ٩٠.٢١ المؤرخ في ١٥.٠٨.١٩٩٠ المتعلق بالمحاسبة العمومية

ملاحظات:

١- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، "مبادئ المالية العامة"، دار مسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ١١٧.

٢- مفتاح فاطمة، "تحديث النظام الميزاني الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، إشراف البروفسور باركة محمد الزين، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ٢٠٠٩ – ٢٠١٠، ص ٥٤.

٣- المادة ٢٤ من القانون ٨٤ – ١٧.

٤- المادة ٣٥ من القانون ٨٤ – ١٧.

٥- محمد عباس محرزي، "اقتصاديات المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٩.

٦- المادة ١١ من القانون ٨٤ – ١٧ المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في ١٧ جويلية ١٩٨٤.

٧- المادة ٠٦ من القانون ١٧.٨٤ المتعلق بقوانين المالية

٨- المادة من القانون ٩٠.٢١ المؤرخ في ١٥.٠٨.١٩٩٠ المتعلق بالمحاسبة العمومية.

٩- سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، "أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦.

*****